التحول الديموغرافي وأثره في البطالة في الجمهورية العربية السورية بين عامي 1960 و2010م

الدكتور محمد رفعت المقداد*

الملخص

أصبحت التحولات الديموغرافية السريعة، مشكلة تقلق الباحثين، والمهتمين في شؤون السكان. لأن النمو السكاني المرتفع، يؤدي إلى زيادة في حجم السكان خارج قوة العمل وداخلها. ويسهم في ارتفاع معدل إعالة الصغار و كبار السن. الأمر الذي يعيق عملية التنمية الشاملة.كما أن نقص الطلب على القوة العاملة، يؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة، إن لم يرافق ذلك النمو السكاني نمو اقتصادي ملائم.

رَكَّزَ موضوع الدراسة على بحث التحولات الديموغرافية وبيان أثرها في البطالة في الجمهورية العربية السورية. بين عامي 1960 و2010م. وقد حددت الدراسة حجم السكان وتطوره الملفت للنظر، إذْ تضاعف 4,5 مرة خلال نصف القرن الماضي. أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 500 ألف نسمة. كما بيّنت الدراسة أحد عناصر النمو السكاني المتمثل بالزيادة الطبيعية. والتحول النسبي في التراكيب العمرية للسكان، التي تؤثر في زيادة نسب كل من القوة البشرية، والقوة العاملة، ومن ثمَّ زيادة حجم المتقدمين لطلب العمل على عدد فرص العمل المقدمة لهم، ممَّا يؤدي إلى رفع نسب البطالة. كما تناولت الدراسة البطالة وتطورها، وتراكيبها العمرية، والتعليمية، والنوعية ولاسيَّما بطالة المرأة. والآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة.

* قسم الجغرافية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة دمشق

وفي نهاية الدراسة وُضِعَ عدد من المقترحات والتوصيات، ركزت على الحد من النمو السكاني المرتفع، وكذلك الحد من مشكلة البطالة، ضرورة إيجاد فرص عمل كافيـــة، وإشراك المرأة في العمل. واعتماد سياسات واستراتيجيات سكانية واضحة ومتوازنة. اعتماداً على ما حصلنا عليه من معلومات وبيانات إحصائية، واستناداً إلـــى دراســـتنا الوصفية التحليلية لما هو قائم.

مقدمة:

تعدُّ دراسة التحولات الديموغرافية للسكان من المكونات الرئيسة التي يجب دراستها لتعرّف الجوانب المختلفة للبطالة. وعليه ينبغي تعرّف الاتجاه العام لتطور حجم السكان وتراكيبهم العمرية والنوعية وحركة الولادات والوفيات، ومعدل النمو السكاني الطبيعي المرتفع، الذي يعدُّ عنصراً مؤثراً في البطالة.

ويؤدي النمو الطبيعي المرتفع للسكان إلى نمو كبير في حجم القوة العاملة؛ ممَّا ينتج عنه زيادة في الطلب على أماكن العمل. ممَّا يؤدي إلى ضيق فرص العمل في وجه العديد من الأفراد الباحثين عن عمل.

لاشك أن التزايد السكاني من أبرز الظاهرات الديموغرافية المميزة للسكان في سورية منذ خمسين سنة مضت، إذْ يتزايد السكان بمعدل كبير يفوق معدل التزايد في التنمية الاقتصادية. الأمر الذي يحول دون توافر فرص عمل للجميع. كما أن طبيعة التركيب العمري للسكان التي تعطي للسكان صفة الفتوة تؤثر في إمكانية توفير موارد مالية كبيرة من أجل الاستثمار. فارتفاع عدد المعالين في المجتمع يجعل نصيب الفرد من الدخل ضعيفاً نسبياً ويقلل القدرة على الاستثمار. ولهذا فإن أعمال الإنتاج لا تتوسع إلا طفيفاً من عام إلى آخر، ممَّا يحول دون حصول عدد من الشباب على العمل عام بعد آخر، ممَّا يؤدي إلى البطالة.

وهكذا فالبطالة ظاهرة اجتماعية، ناتجة عن الأوضاع الديموغرافية التي يفرزها السكان، وعن علاقاتهم الاجتماعية، وقراراتهم السياسية، وأنظمتهم الاقتصادية – الاجتماعية والحقوقية. ولها تأثيراتها السلبية في الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للسكان.

تظهر البطالة عندما تزداد أعداد الأيدي العاملة في سوق العمل وتتناقص فرص العمل لقلة الاستثمارات والتنمية الشاملة والفعالة. فيؤدي ذلك إلى بقاء مجموعة من

أفراد المجتمع الذين يشكلون قوة العمل، خارجها مدة غير منظورة. فتعدُّ هذه المجموعة من الناحية الاقتصادية طاقة إنتاجية معطلة وتتسبب في حوث خسائر مادية. تصنف البطالة عادة في عدة أنماط هي:

- بطالة متواصلة: وهي بطالة تنتشر بين السكان، وتكون عامة ومستمرة.
- بطالة مؤقتة: عندما تصيب فئة من السكان خلال مدد قصيرة، وتنتهي بالحصول على العمل. ثم تعود بعد مدة وأخرى.
- بطالة دورية أو موسمية: تتكرر في موسم محدد من كل عام كبطالة المزارعين بعد مواسم الزراعة والحصاد، والشروط المناخية التي تحدد مدد السياحة الاستجمام ومواسم الصيد.
- بطالة تقنية: تصيب المجتمعات الصناعية ونصف الصناعية وحتى النامية، حيث تحل الآلة محل الإنسان في أداء العمل الإنتاجي. وهي بطالة تسهم في إخراج شريحة من السكان خارج قوة العمل ونطاقه.- البطالة المقنعة: تحصل عندما لا تستخدم كامل الطاقة الإنتاجية للعاملين. بسبب زيادة المعروض من قوة العمل في سوق العمل. أو امتناع بعض أفراد قوة العمل عن قبول فرص العمل المعروضة عليهم، والبحث عن فرص عمل مريحة. أو وجود أعداد كبيرة من قوة العمل غير المؤهلة وغير المدرّبة.

ويبقى حل هذه المشكلة الاجتماعية الاقتصادية أسهل في البلدان المتقدمة عنه في البلدان النامية لأسباب عديدة منها: توافر الإمكانيات لخلق فرص عمل جديدة أو إجراء إصلاحات إدارية أو تقنية أو سياسية تمتص عدداً من الأشخاص خارج نطاق العمل. أمَّا في البلدان النامية فالمشكلة شديدة التعقيد، نظراً إلى أنَّ اقتصادياتها تئن من وطأة الديون والتخلف ونقص الخبرة والنمو السكاني السريع مقابل النمو الاقتصادي البطيء.

وأياً كانت الأسباب والآثار السلبية الناجمة عن البطالة، فإنها تبقى على درجة كبيرة من الأهمية لدى الباحثين في التخصصات جميعها. فهي تحتاج إلى فهم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل وتحليله، أي بين القوة العاملة وفرص العمل المتاحة. وكذلك التوازن بين القوة البشرية والموارد الطبيعية في مجال الإنتاج.

والقطر العربي السوري كغيره من البلدان النامية، يمرُّ فيه السكان بمرحلة انتقال ديموغرافي وحضاري خلال مدة الدراسة. ممَّا سيؤثر في الخريطة الديموغرافية للسكان في المستقبل، وفي تراكيبهم وملامح نموهم.

تبرز المشكلة السكانية واضحة في سورية في جوانب متعدُّدة، فالنمو السكاني المرتفع يقف عائقاً أمام حركة التنمية. التي تؤدي بدورها إلى تفاقم مشكلة البطالة التي تعمل على انخفاض المستوى المعيشي، وسوء توزيع الخدمات، والتزايد السكاني السريع في العاصمة، وفي مراكز المحافظات والمناطق، وكذلك تزايد أعداد السكان في سن العمل بسبب فتوة المجتمع، وتدني نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة، وتزايد الضغوط الاجتماعية والغذاء وفرص العمل.

عرض الموضوع وتفسيره:

عنوان البحث هو: التحول الديموغرافي وأثره في البطالة في الجمهورية العربية السورية بين عامي 1960 و2010 م. تناول البحث دراسة حجم السكان وتطوره. وتحديد عناصر النمو السكاني من ولادات ووفيات، المتمثلة بالزيادة الطبيعية، وتطورها خلال نصف قرن. وتوضيح تراكيب السكان العمرية والنوعية والتعليمية.

كما تناول البحث دراسة البطالة وتراكيبها وتطورها، ووضع المرأة في مشكلة البطالة. واستخدمت بعض المؤشرات التي تشير إلى حجم مشكلة البحث، كمعدل الاستخدام، ومعدل البطالة، والعمر الوسيط. ووُضِّحَ مفهوم القوة البشرية، والقوة العاملة. وتعريف البطالة. وأُشيرَ إلى الآثار السلبية للبطالة في الجوانب الاجتماعية –

الاقتصادية، والسياسية، وكذلك متطلبات سوق العمل للحد من نمو البطالة. وذلك من خلال البيانات والإحصاءات، التي تم الحصول عليها. وأخيراً وُضِعَتْ مجموعة من الاقتراحات اعتماداً على المعطيات الإحصائية المتوافرة والدراسة الوصفية التحليلية التي تناولها البحث.

أهداف البحث:

1 – إظهار خصائص السكان في القطر العربي السوري، وتحليلها، وتغيّرها خلال المدة المدروسة. بغرض تحديد سياسة سكانية تعمل على تغيير بنية السكان بما يتناسب وأهداف التنمية الشاملة.

2 – إبراز حالة الحركة الطبيعية للسكان، وديناميكيتها بين عامي 1960 و 2010 م.

3 – بيان التراكيب العمرية والنوعية للسكان، مع تسليط الضوء على القوة العاملة، وكذلك حساب معدل النمو السكاني، والعمر الوسيط، ومعدل الاستخدام للسكان في سورية.

4 – توضيح أسباب البطالة وآثارها في الجمهورية العربية السورية وتحليلها.

5 – إظهار نسب المتعطلين عن العمل وتراكيبهم العمرية والنوعية والتعليمية، وتوضيح حالتهم من أجل الإحاطة بالمشكلة بهدف القليل من آثارها أو إيجاد حلول لها.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في القطر العربي السوري، في إظهار مسألتين مهمتين: الأولى: هي التحول الديموغرافي السريع، الذي نتج عنه نمو سكاني مرتفع، ومن ثمَّ حجم سكاني كبير. والثانية: مشكلة البطالة المتمثلة بعدم وجود فُرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية. ونظراً إلى جسامة المشكلة أنشئت في

سورية هيئة لمكافحة البطالة، هدفها احتواء البطالة من خلال تشغيل الشباب الوافدين إلى سوق العمل، أو التقليل من نسبة المتعطلين منهم.

وتعدُّ هاتان المشكلتان من أهم المشكلات التي تعيق تنفيذ خطط التنمية، التي أخذت تشغل بال الباحثين وأصحاب القرار في هذه الأيام. ومن ثمَّ فقد كان عنوان موضوع البحث، استجابة لمتطلبات حل المشكلة وهو على النحو الآتي: التحول الديموغرافي وأثره في البطالة في القطر العربي السوري بين عامي 1960 و2010م.

مناهج البحث:

1. المنهج الوصفي: استخدم لوصف التحول الديموغرافي وظاهرة البطالة كمشكلة اجتماعية – اقتصادية.
2. المنهج التاريخي: الذي يقوم على دراسة ظاهرة البطالة خلال مدة زمنية، وتطور هذه الظاهرة وتبدل حجمها مع الزمن.
3. المنهج الكمي التحليلي: الذي يمكّن من حساب المعدلات الديموغرافية كحساب: معدلات النمو السكاني والعمر الوسيط، والقوة البشرية، والقوة العاملة، وقياس حجم البطالة ومعدل الاستخدام. وتحليل المعطيات الرقمية الخاصة بالتراكيب السكانية.
4. ويستند البحث إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء المتمثلة بالتعدُّادات العامة للسكان من عام 1960 إلى عام 2004 م. ثم إلى المجموعات الإحصائية حتى عام 2010. ومسوح القوة العاملة عام 2009م.

أولاً – الخصائص الديموغرافية للسكان:

تشير البيانات السكانية إلى أن الجمهورية العربية السورية، لم تنجُ من مشكلة النمو السكاني الطبيعي السريع والمرتفع، كغيرها من بلدان العالم النامي. وكانت هذه المشكلة تظهر تارة، وتحجب تارة أخرى، إلى أن استفحلت وبرزت آثارها بوضوح

التي انعكست على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سورية، إذْ لم يعدُّ بمقدور أصحاب القرار إخفاء هذه المشكلة، التي تحتاج إلى حلول عاجلة.

غير أن هذه المشكلة ارتبطت بها العديد من المشكلات. كان من أهمها مشكلة البطالة التي أصبحت ظاهرة متأصلة وتحتاج إلى حلول سريعة ومناسبة.

وتناول البحث بالدراسة الخصائص الديموغرافي الأكثر تـــأثيراً فـــي تـــضخم مشكلة البطالة في القطر وهي:

1 – الحجم السكاني ومعدل نموه:

أ - الحجم السكاني:

يعدُّ حجم السكان عنصراً رئيساً من عناصر الدراسة السكانية. لأنَّ دراسة التغيّر في حجم السكان يسهم في تعرّف الزيادة الطبيعية، والهجرة التي تعدُّ عاملاً مؤثراً في نمو السكان، ومن ثمَّ في خصائصهم الديموغرافية. وإن تعرّف حجم السكان يعطي مجالا للمقارنة بين المدد المدروسة للمجتمع نفسه، والوقوف على مدى التغيّر في حجمهم، والمقارنة بين الموارد المتاحة وتطلعات السكان في تحقيق خطط التنمية. ثم الوصول إلى التناسب الأمثل بيت حجم السكان والموارد المتاحة.

ويعدُّ النمو السكاني المرتفع من أبرز الظاهرات الديموغرافية في سورية التي تمثل تحدياً مهماً للمجتمع والدولة وللخطط التنموية. فقد سجلت أعداد السكان ارتفاعاً متتالياً، فقد كانت 4565000 نسمة في عام 1960م، وارتفعت إلى 13782000 نسمة في عام 1994م، أي بزيادة قدرها 203,3% المدة بين عامي 1960 و1994م. ومن ثم ارتفعت إلى 17921000 نسمة في عام 2004، وبلغت نسبة الزيادة 30% بين عامي 1994 و2004م. كما ارتفع عدد السكان إلى 20619000 نسمة في عام 2010 م، أي بزيادة قدرها 15% بين عامي 2004 و2010 م[1].

1 الكتب المركزي للإحصاء، التعدُّادات العامة للسكان من عام 1960 إلى عام 2010 م

إن ازدياد أحجام السكان بهذا الشكل خلال نصف قرن من الزمن، يؤدي إلى ارتفاع عدد السكان الناشطين اقتصادياً، ومن ثمَّ إلى ازدياد عدد طالبي العمل. وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم البطالة ومعدلاتها، لأنَّ قوى الطلب والاستثمارات لا تستطيع مجاراة العرض المتزايد على قوة العمل، وهذه مشكلة يعاني منها القطر العربي السوري وأغلب الدول النامية. وخاصة في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي التي يشهدها العالم والأزمات الاقتصادية التي يمر بها. وهذا يمثل أبرز أسباب مشكلة البطالة. ويعني ذلك أنَّ العلاقة بين حجم معدل البطالة من جهة وحجم السكان من جهة أخرى هي علاقة طردية.

تشير المعطيات الإحصائية للسكان في سورية إلى أن معدل النمو السنوي للسكان شبه ثابت لدى حسابه كل عشر سنوات بين عامي 1960 و1994 فقد تبيّن أنه كان خلال الأعوام 1960، 1970، 1981، 1994 م: 32.% - 33,5. % - 32,7. % - 31،5.% على التوالي. ثم هبط خلال المدة من عام 1994 إلى عام 2004 بمقدار 29.%. وليهبط الآن إلى 24.% [2]. وهو من بين أعلى المعدلات على المستوى العالمي، فهو في الدول المتقدمة 8.%، وفي بعض البلدان النامية 15.%. ووفق هذا المعدل فإن عدد السكان في القطر يتزايد بنحو 500 ألف شخص في السنة. يرجع هذا التضخم السكاني في سورية الذي امتد خمسة عقود إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي مع بقاء السياسة السكانية. ويوضّح الشكل رقم (1) تطور حجم السكان في القطر المدة الممتدة بين عامي 1960 إلى عام 2010 م.

2 لحساب معدل النمو السنوي للسكان نستخدم القانون التالي بالاعتماد على نتائج التعدُّادات العامة للسكان بين عامي 1960 و2004 م. وعلى المجموعات الإحصائية للسكان بين عامي 2004 و 2009 م. وهو كما يأتي: $R = \frac{\frac{p2-p1}{t}}{\frac{p1+p2}{2}} \times 1000$ إذ تمثل p1:: عدد السكان في التعدُّاد الأول، p2: عدد السكان في التعدُّاد الثاني، t: عدد السنوات بين التعدُّادين، R: معدل الزيادة السكانية

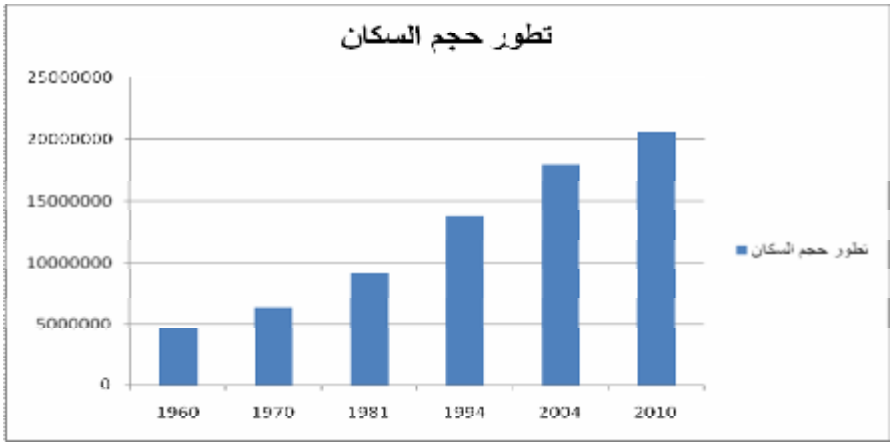

الشكل رقم (1) تطور حجم السكان في سورية بين عامي 1960 و 2010 م.

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على التعدُّادات العامة للسكان والمجموعة الإحصائية لعام 2010م

ويوضّح الجدول الآتي رقم (1) تطور حجم السكان وحجم الزيادة الكلي والسنوي للسكان في سورية بين عامي 1960 و 2010 م.

الجدول رقم (1)

تطور حجم الزيادة الكلي والسنوي للسكان في سورية بين عامي 1960 و 2010 م.

المؤشر / العام	عدد السكان بالمليون نسمة	المدة الزمنية بين التعدُّادات والتقديرات	حجم الزيادة الكلي بالمليون نسمة	حجم الزيادة السنوية ألف نسمة
1960	4565000	1970 – 1960	1747000	175
1970	6305000	1981 – 1970	2741000	249
1981	9046000	1994 – 1981	4736000	364
1994	13782000	2004 – 1994	4139000	414
2004	17921000	2010 - 2004	2698000	450
2010	20619000			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التعدادات العامة للسكان للأعوام1960، 1970، 1981، 1994 و 2004 م والمجموعة الإحصائية لعام 2010م

ب – معدل النمو السكاني:

يعدُّ النمو السكاني في الدول النامية، ومنها سورية، من أبرز الظاهرات الديموغرافية المميزة في العصر الحديث حيث يمثل تحدياً مهماً للسكان، ولاسيَّما سكان الدول النامية الذين يتزايدون بمعدل كبير يزيد على معدل النمو الاقتصادي فيها، وعلى إمكانيات توفير الغذاء للسكان في ظل الظروف الحالية. ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية – وهي الفرق بين المواليد والوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها، ولذلك فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يحدد المدة الزمنية التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات بمستواها نفسه. وإذا استمر هذا المعدل ثابتاً. فإن عدد سكان هذه الدولة سيتضاعف خلال 70 عاماً، ذلك لأن السكان يزيدون وفقاً لمبدأ الفائدة المركبة، وليس مبدأ الفائدة البسيطة. أي إنَّ القاعدة هي: حجم السكان في سنة الأساس تزيد سنوياً بمقدار الزيادة خلال السنة الماضية.

ويبيّن الشكل رقم (2) تطور معدل النمو السنوي للسكان في سورية بين عامي1960 و2010م

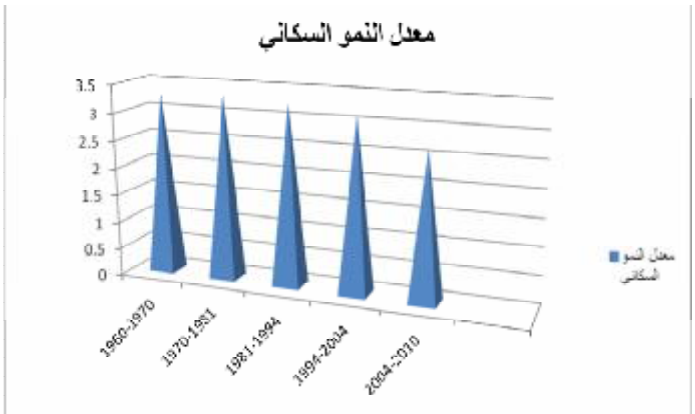

الشكل رقم (2) تطور معدل النمو السنوي للسكان في سورية بين عامي 1960 و2010 م

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات التعدُّادات العامة للسكان من عام 1960 إلـــى عـــام 2004 م. والمجموعة الإحصائية للسكان لعام 2010 م

ولمعرفة موقع القطر العربي السوري بالنسبة إلى لنمو السنوي للسكان من بين سكان الوطن العربي وبعض دول العالم وقاراته. وعدد السنوات اللازمة لتضاعف حجم السكان فيه نعرض الجدول الآتي:

الجدول رقم (2)

مقارنة معدل النمو الطبيعي السنوي للسكان في سورية والعالم وقارّاته وبعض دوله المتقدمة والنامية في عام 2010 م

المنطقة	معدل النمو السكاني %	عدد السنوات اللازمة لتضاعف حجم السكان
سورية	2.3	31
الوطن العربي	2.6	27
العالم	1.6	48
الدول المتقدمة	0.6	116
الدول النامية	2.4	29
أفريقية	2.7	26
آسية	1.7	40
أمريكا اللاتينية	2.0	36
الصين	1.1	72
أوروبا	0.3	233
الولايات المتحدة	0.7	100
اليابان	0.7	100

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الـ UNFPA

<UNITED NATION POPULATION FUND>. THE STATE OF WORDLPOPULATION. 2009. NEW YORK. P.4

يتضح من الجدول السابق أن معدل النمو السكاني، مازال مرتفعاً وأعلى من مثيله في العالم، وحتى في معظم الدول الواردة في الجدول باستثناء الوطن العربي الذي تعدُّ سورية جزءاً منه. وكذلك أفريقية. وهذا يعني أن عدد السكان في سورية سوف يتضاعف خلال 31 عاماً. وهي مدة لا تكفي لتنمية الموارد أو المحافظة على المستوى الاجتماعي المنخفض حالياً. وسيؤدي هذا إلى تضاعف حجم القوة العاملة بشكل يفوق عملية التنمية أو مستوى الاستثمارات.

وسيؤدي عدم التناسب هذا إلى خروج نسبة كبيرة من قوة العمل إلى خارج سوق العمل. وسيرتفع معدل البطالة إلى مستوى يصعب وضع حلول لمعالجتها، إذا لم تتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة لذلك كتنظيم النسل وزيادة الاستثمارات ورفع مستوى التنمية.

2 – البنى العمرية والنوعية للسكان بين عامي 1960 و2010م

تقوم دراسة البنى السكانية على تحليل خصائص المجموعات البشرية التي تشكل نسيج المجتمع الإنساني. ولا يمكن الاستغناء عن دراسة البنى السكانية في تحديد حركة الظاهرات الديموغرافية في المستقبل من أجل التخطيط لها، وتتضمن مجموعة من الخصائص السكانية، تحدد أهميتها بحسب أهداف الدراسة. ومن أهم البنى السكانية هناك البنى العمرية والنوعية.

ويقصد بالبنية العمرية (التركيب العمري): تقسيم المجتمع إلى فئات عمرية، وهذا يفيد في معرفة تأثير العمر في التبدلات السكانية وانعكاس ذلك على دخول الأطفال المدارس، وتغيّر بنية قوة العمل، ومعرفة عدد القادرين على العمل. كما تقدم أساساً مساعداً على تخطيط قوة العمل وتوزيعها وتنظيم الأسرة، والوقوف على طبيعة المشكلات التي تواجهها.

أمَّا البنية النوعية (التركيب النوعي) فيقصد بها نسبة الذكور إلى الإناث في المجتمع. وهذه الدراسة مهمة لمعرفة مدى خصوبة المجتمع وخصائص قوة العمل السورية لأن الغالب عليها سيطرة الرجل، ومن ثمَّ يمكن رصد مدى تطور دور المرأة في بناء المجتمع.

ويوضّح الشكل رقم (3) التحول في توزع السكان النسبي في سورية على فئات الأعمار الرئيسة (أطفال، شباب، مسنين) بين عامي 1960 و 2010 م.

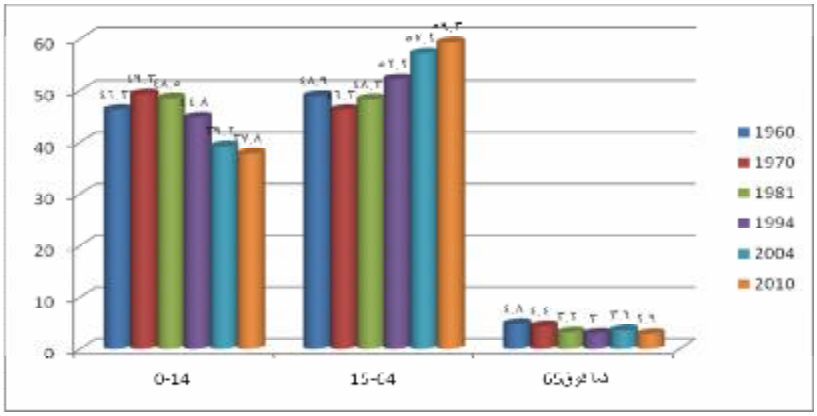

الشكل رقم (3)

التحول في التوزع النسبي للسكان في القطر العربي السوري على فئات الأعمار الرئيسة (أطفال، شباب، مسنين) بين عامي 1960 و 2009 م.

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على التعدُّادات العامة للسكان والمجموعة الإحصائية لعام 2010م

يتضح من الشكل السابق أن هناك تحولاً في التوزع النسبي للسكان في القطر العربي السوري على فئات الأعمار الرئيسة (أطفال، شباب، مسنين) بين عـــامي 1960 و2010م. وأن السمة الغالبة على السكان هي تميزهم بالفتوة، نظراً إلى ارتفاع نسبة الأطفال.

بالنسبة إلى فئة صغار السن فقد سجلت ارتفاعـــاً ملحوظـــاً علـــى مـــدى المـــدة المدروسة، مع ميل للانخفاض في نسبتهم خلال العشر سنوات الأخيرة. ويمكننا تقسيم المدة التي تناولتها الدراسة إلى مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: وتمتد بين عامي 1960 و1981 وفيها ارتفعت نـــسبة صـــغار السن إذْ راوحت بين 3,0% و 2,2%. ويرجع هذا التزايد إلـــى الخـــصوبة العاليـــة المتمثلة بارتفاع نسبة الإناث المنجبات من مجموع الإناث التي وصلت إلـــى 41%[3]. وانخفاض معدلات الوفيات في صفوف الأطفال بسبب التحسن في خـــدمات الرعايـــة الصحية، ورعاية الأمومة والطفولة.

3 محمد صفوح الأخرس، السكان والقوى العاملة والتخطيط في الجمهورية العربية السورية. منشورات وزارة الثقافة. دمشق. 1978

المرحلة الثانية: وتمتد بين عامي 1981 و2010م. وفيها انخفضت نسبة الأطفال بمقدار 10.7% لصالح فئة الشباب، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أمد الحياة، وانخفاض معدل المواليد الخام ومع هذا الانخفاض في نسبة صغار السن، إلا أنها تبقى أعلى من مثيلاتها في العالم للمدة نفسها التي بلغت 37,8% في عام 2010، وأوربا 19%، وفي أمريكا الشمالية 22%، وآسية 32%، وأمريكا الجنوبية 34%، وأوقيانوسية 26%، أمَّا في أفريقية فهي أعلى من مثيلتها في سورية إذْ بلغت 44%. إن هذه النسبة المرتفعة من الأطفال تشكل احتياطياً كبيراً من السكان تمدّ شريحة متوسطي الأعمار بالأعداد الكبيرة من طالبي العمل؛ ممَّا يتطلب استثمارات كبيرة لتشغيلهم. وإن لم يتحقق ذلك فسوف ينضمون إلى صفوف المتعطلين عن العمل. ومن ثمَّ سوف تشكل ضغطاً على عملية التنمية أو تعيقها. أي إنها ستسهم في تغيّر حجم السكان داخل قوة العمل وخارجها، وتؤثر في زيادة نسبة الباحثين عن العمل، ومن ثمَّ ارتفاع نسبة البطالة حاضراً ومستقبلاً إذا استمرت الظروف الاجتماعية والاقتصادية على حالها.

أمَّا بالنسبة إلى شريحة الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة وهم الفئة المنتجة في المجتمع التي تسهم في نمو السكان وتعيل الفئتين الأخريين. وهي الفئة الأكثر قدرة على الحركة والهجرة. فقد تذبذبت نسبتها بين 48,9% من مجموع السكان في عام 1960م و 59,3% في عام 2010 م. أي بزيادة قدرها 10,4%. وهي دون مثيلاتها في العالم 62%، و61% في أمريكا الجنوبية، و63% في آسية، و67% في أوروبا، و66%، في أمريكا الشمالية، و64% في الأوقيانوسيا. أمَّا في أفريقية فهي دون ذلك إذْ بلغت 53%. ويعود هذا الارتفاع في نسبة الشباب إلى تناقص معدلات الولادات الخام، وقلة المعمرين من المسنين.

أمَّا ما يتعلق بفئة كبار السن ممن تتجاوز أعمارهم (65 سنة) فنلاحظ أنها ضئيلة مقارنة بالفئتين السابقتين فقد كانت في بداية الستينيات 4.8% وانخفضت إلى 2.9% في عام 2010 م. أي إنَّها هبطت بمقدار 1,9% من مجموع السكان خلال المدة

المدروسة. وهي دون مثيلاتها في العالم 6%، و3% في أفريقية، 5% في كل من آسية وأمريكا الجنوبية، 14 % في أوروبا،13 % في أمريكا الشمالية، و10% في أوقيانوسيا[4]. ويمكن أن نفسر ذلك بأن العمر المتوقع للحياة لم يسجل ارتفاعاً ملحوظاً مقابل العدد الكبير في فئة صغار السن. كما أن العمر الوسيط بقي شبه مستقر. أو لم يبتعد عن المستوى خلال مدة الدراسة. ويعدُّ هذا نتاجاً للعوامل الديموغرافية التي أسهمت في زيادة أعداد الشباب على حساب كبار السن. أي إنَّ العمر الوسيط يرتفع كلما انخفضت معدلات المواليد والوفيات[5].

ويوضّح الشكل رقم (4) توزع السكان في القطر العربي السوري بحسب فئات الأعمار الرئيسة (أطفال، شباب، شيوخ) للمدة بين عامي 1960 و2010 م.

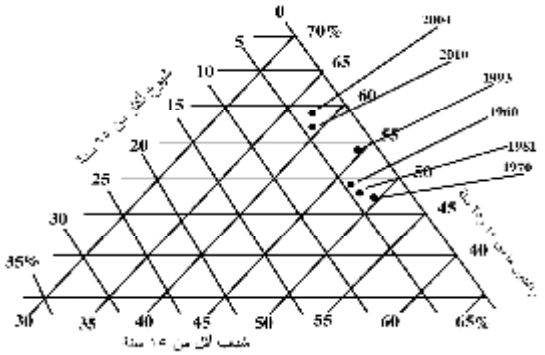

شكل رقم (4) توزع السكان في القطر العربي السوري تبعاً لفئات الأعمار الرئيسة (شباب، راشدون، شيوخ) بين عامي 1960 و 2010 م.

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على التعدُّادات العامة للسكان للأعوام1960، 1970، 1981، 1994 و 2004 م والمجموعة الإحصائية لعام 2010 م.

4 **UNFPA<UNITED NATION POPULATION FUND>. THE STATE OF WORDL POPULATION.2009.NEW YORK**

5 العمر الوسيط: هو العمر الذي يقسم سكان قطر ما أو منطقة ما إلى قسمين متساويين، بحيث يكون نصف السكان دون هذا العمر، والنصف الآخر أعلى منه. المصدر: الكخيا، منصور محمد، جغرافية السكان أسسها ووسائلها، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2003م. ص 176.

3- القوة البشرية ومعدل الاستخدام:

لا يكتمل البحث في أثر التحولات الديموغرافية في البطالة في سورية، دون دراسة وضع القوة البشرية [6] التي تضم السكان جميعهم في سن العمل القادرين على العمل أو غير القادرين، ويبحثون عن العمل أو لايبحثون عنه. وسنبين الوضع العام للقوة العاملة التي تضم المشتغلين والمتعطلين عن العمل. وكذلك الآثار المتوقعة للتحولات الديموغرافية في القوة البشرية.

أ – القوة البشرية:

تشير المعطيات الإحصائية للسكان في سورية إلى زيادة عدد السكان في سن العمل (15– 60) سنة. ممَّا يؤدي إلى كثير من المشكلات، لأن معدل النشاط (RateActivity)، أي نسبة النشطين اقتصادياً من بين مجموع عدد السكان في سورية هو أقل من مثيله في البلدان المتقدمة، وبعض البلدان النامية. ولاسيَّما أن نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة متواضعة مقارنة بغيرها من الدول المتقدمة، أو النامية.

ويبيّن الجدول الآتي تطور نسب السكان في سورية، داخل القوة البشرية وخارجها بين عامي 1960 و2009 م

6- القوة البشرية: هي فئة من السكان يمكن الاعتماد على قدراتها الجسمية والعقلية في أداء عمل إنتاجي معين، وهم السكان في سن العمل، وفي المقياس العالمي التقليدي، الأفراد الذين تراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والستين من العمر، وهذه الشريحة تضم السكان داخل قوة العمل، مشتغلين ومتعطلين . ويطابق التعريف الإجرائي في سورية التعريف العالمي نفسه. أمَّا السكان خارج القوة البشرية فهم الأطفال دون الخامسة عشرة، والسكان فوق الخامسة والستين،أي هم الذين تقلّ أعمارهم عن الخامسة عشرة وتزيد على الرابعة والستين عاماً، أي المتقاعدون وربات البيوت والطلاب والأطفال والشيوخ.

الجدول رقم (3)

تطور نسب السكان في سورية، داخل وخارج القوة البشرية بين عامي 1960 و2009 م

المرحلة	السنة	السكان داخل القوة البشرية	السكان خارج القوة البشرية
المرحلة الأولى	1960	49.0	51.0
	1970	46.4	53.6
	1981	48.3	51.7
المرحلة الثانية	1994	52.2	47.8
	2004	57.2	42.8
	2009	58.5	41.5

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على التعدُّادات العامة للسكان للأعوام1960، 1970، 1981، 1994 و 2004 م والمجموعة الإحصائية لعام 2009 م.

نلاحظ من الجدول السابق أن السكان داخل القوة البشرية وخارجها قد مرّوا بمرحلتين من حيث حجمهم وتغيّر نسبهم هما:

المرحلة الأولى: بدأت من عام 1960 وحتى عام 1981م. وكانت خلالها نسبة السكان داخل القوة البشرية أقل من نسبة السكان خارج القوة البشرية، بسبب ارتفاع معدلات الولادات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة المُعالين. ويظهر ذلك بوضوح في عام 1970 إذْ هبطت نسبة السكان داخل القوة البشرية إلى 46.4% من المجموع الكلي للسكان في سورية، وهي أدنى نسبة ظهرت خلال مدة الدراسة.

المرحلة الثانية: وتمتد من عام 1994 م حتى عام 2009. نلاحظ من المعطيات الإحصائية، أن نسبة السكان داخل القوة البشرية أعلى من نسبة السكان خارج القوة البشرية، إذْ سجلت ارتفاعاً بمقدار 3.9% منذ المدة بين عامي 1980 و1994م. وواصلت ارتفاعها لتصل إلى 10.2%. لكن هذه الزيادة لم تستوعبها سوق العمل، وبقيت خارج العمل. وأدى ذلك بهؤلاء الأشخاص إلى الانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل، لكن كان معظمهم من الإناث وذلك بحسب دراسة أجراها أحد الباحثين

(Farrag 1974) إذْ قام بمقارنة هذه المعدلات في عشرة أقطار عربية ومن بينها القطر العربي السوري مع معدلات 40 بلداً آخرَ أكثر تقدماً. وتبيّنَ من نتائج المقارنة أن معدلات نشاط الذكور في البلدان العربية، تقارب المعدلات في البلدان الأخرى. في حين أنَّ معدلات نشاط الإناث السوريات وكذلك العربيات أكثر انخفاضاً بكثير.

نستنتج ممَّا سبق أن هذه الزيادة التي أغنت الشريحة العمرية (15 – 64) سنة، أسهمت في زيادة أعداد الباحثين عن العمل. غير أن العمل، لن يتأتى لجميعهم بسبب نقص الاستثمارات وضعف توجيه عملية التنمية بسبب هذا النمو السكاني المرتفع. والشكل الآتي يوضّح تطور معدل النمو السنوي للسكان في سورية، وللسكان داخل / خارج القوة البشرية بين عامي 1960 و2010 م.

الجدول رقم (4)

تطور معدل النمو السنوي للسكان في سورية، وللسكان داخل وخارج القوة البشرية بين عامي 1960 و2010م

الأعوام	السكان %	السكان داخل القوة البشرية%	السكان خارج القوة البشرية%
1960 -1970	3,8	3,2	4,29
1970-1981	3,3	3,73	2,98
1981 -1994	3,29	3,9	2,67
1994 -2004	2,66	3,59	1,55
2004 -2010	2,32	2,7	1,6

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات التعدُّادات العامة للسكان من عام 1960 إلى عام 2004 م. والمجموعة الإحصائية للسكان لعام 2010 م

يظهر الجدول السابق أن النمو السكاني الطبيعي، داخل القوة البشرية، وخارجها قد استمر بالارتفاع من عام 1960م وحتى عام 1994م. وبداية من هذا العام بدأ بالانحدار التدريجي، نتيجة لمجموعة عوامل منها: ارتفاع المستوى التعليمي، وزيادة تعلم المرأة، ودخولها مجال العمل، والتقدم الصحي إذْ لم يعد أحد يفكر بإنجاب أطفال تعويضيين عن الذين فقدوهم بسبب الأمراض أو الحوادث. وارتفاع مستوى دخل

الفرد، بحيث أصبح كل مواطن يفكر أن يرفه نفسه قليلاً، وزيادة الطلب على المساكن وخاصة في المدن وارتفاع أسعارها أو أجورها، وأصبح من الصعب تأمين مسكن ولاسيَّما ذوي الأسر كبيرة الحجم.

أمَّا النمو السكاني خارج القوة البشرية فقد تراجع منذ بداية مدة الدراسة، أي بين عامي 1970 – 1981م لصالح السكان داخل القوة البشرية. واستمر بالانخفاض حتى عام 2010م، بسبب ارتفاع معدل العمر المتوقع للإنسان عند الولادة وانخفاض معدل الولادات والوفيات

ب – معدل الاستخدام:

يعدُّ معدل الاستخدام مؤشراً يقيس العمالة بجزأيها الكامل والجزئي[7] ويُحسب هذا المعدل كما يأتي:

$$\text{معدل الاستخدام} = \frac{\text{نسبة عدد المشتغلين}}{\text{مجموع قوة العمل}}$$

ويُستخدم هذا المعدل لحساب نسبة البطالة وبيان حالتها. وعليه فهو: عدد العاطلين عن العمل مقسوماً على عدد المشتغلين والمتعطلين بالنسبة إلى مئة من السكان [8].

أولاً: تطور البطالة في سورية

إن ظاهرة البطالة هي حدوث اختلال في التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، أي بين القوى العاملة وفرص العمل المتاحة، وكذلك التوازن بين القوة البشرية والموارد الطبيعية في مجال الإنتاج، وما يترتب على ذلك كله من تأثيرات إيجابية أو سلبية في السكان.

7 فاضل الأنصاري، جغرافية السكان، جامعة دمشق، 1985، ص 424.

8 يُعرف المتعطل عن العمل: بأنه الفرد (ذكراً أم أنثى) القادر على العمل والذي بحث عنه ولم يجده. أمَّا المشتغل: فهو الشخص الذي يزاول خارج المنزل أو داخله عملاً ذا قيمة اقتصادية.

وتعمل ظاهرة البطالة على حدوث اختلال في بلاد العالم الفقيرة والغنية على حد سواء. فقد أظهرت المعطيات الإحصائية للأمم المتحدة أن نحو 700 مليون شخص من دول العالم النامي انضموا إلى قوة العمل بين عامي 1990 و2010 م. وهذا العدد يفوق عدد القوة العاملة في البلدان المتقدمة في عام 1990 م. وجاء في توصيات منظمة العمل الدولية أنْ لابدَّ من توفير نحو مليار فرصة عمل لكي يتمكن العالم من استيعاب مئات الملايين من الشباب الداخلين في قوة العمل.

ظهرت مشكلة البطالة في القطر منذ سبعينيات القرن الماضي واستمرت خلال المدة الممتدة من عام 1981 إلى عام 2010 م، إذْ ارتفعت معدلات الولادات، وانخفضت معدلات الوفيات، وارتفع ومن ثمَّ معدل النمو السكاني، وخاصة في الشريحة العمرية المنتجة (15 – 64) سنة.

تضاعف عدد السكان خلال المدة المدروسة عدة مرات. وتضاعفت معه أعداد العاطلين عن العمل كذلك. ويعدُّ هذا مشكلة، لابدَّ من معالجتها بخطط تنموية اقتصادية – اجتماعية، قادرة على توفير فرص عمل للشباب، بحيث تناسب هذه الزيادة السكانية، ولم تكن المشروعات الاقتصادية قادرة على استيعاب تلك الأعداد المتزايدة من الأفراد الباحثين عن العمل. كما أنَّ معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ 2,2% [9] في التسعينيات لم يستطع مجاراة تلك المعدلات المتزايدة سنوياً من الشباب، فارتفعت معدلات البطالة بشكل تدريجياً.

إن البطالة في سورية مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وهي تعبّر بوضوح عن عجز البنى الاقتصادية في استيعاب النمو السكاني المرتفع فيها؛ ممَّا أدى إلى خلق نوع من عدم التوازن بين العرض والطلب، أي إنَّ فرص العمل المطروحة من قبل القطاعين العام والخاص لا تستوعب الأشخاص الباحثين عن العمل جميعهم. ممَّا يسهم بدوره في ارتفاع معدل البطالة، فتضاعفت أعداد العاطلين عن العمل خلال مدة

9 Population Reference Bureau 1990 World Population Data Sheet. Washington D. C.

الدراسة. إذْ ارتفعت نسبتهم من 6,0% في عام 1970 إلى نحو 14,2 % في عام 2010م[10]. والجدول الآتي يوضّح تطور نسب البطالة [11] من عام 1970 إلى عام2010م.

الجدول رقم (5)

تطور نسبة البطالة من عام 1970 م إلى عام 2010 م

السنة	% للبطالة
1970	%6,0
1980	%4,0
1990	6,7%
1999	9,6%
2001	%10,2
2004	12,4%
2010	14,2%

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التعدادات العامة للسكان للأعوام 1970، 1981، 1994 و2004م والمجموعة الإحصائية لعام 2010 م. ومعطيات مكتب مكافحة البطالة.

يبيّن الجدول السابق أن البطالة في سورية قد مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: وتمتد بين عامي 1970م و1990م. وتميّزت بالاستقرار (نحو 6% من مجموع القوة العاملة) الذي ارتبط باستقرار النمو السكاني آنذاك، وسياسة خطط التنمية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل سنوياً، فضلاً عن خطة التنمية الواسعة في العمل الزراعي التي شجعتها الدولة، إذْ امتصت أعداداً كبيرةً

10 المكتب المركزي للإحصاء ومكتب مكافحة البطالة في سورية.

11 نسبة البطالة: هي مجموع عدد العاطلين عن العمل مقسوماً على مجموع أفراد القوة العاملة المشتغلين فعلاً والمتعطلين مضروباً بمئة. * $\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد أفراد القوة العاملة}} \times 1000$ (أي بالنسبة إلى كل 1000 من السكان)

من أبناء الريف في العمل الزراعي المتسع آنذاك. هذا إلى جانب خطة الدولة بالسماح للشباب بالهجرة إلى العمل خارج حدود القطر وجلب عوائد جيدة من عملهم في دول الجوار ودول الخليج العربي. وهذا أسهم في الحد من نمو البطالة وعمل على استقرارها.

المرحلة الثانية: وتمتد بين عامي 1990م و2010م. وفيها سجلت البطالة نمواً كمتوالية هندسية. وكان ذلك النمو انعكاساً للنمو في حجم السكان الذي كان يذهب في معظمه لصالح شريحة الشباب وهو ما أشرنا إليه سابقاً.

وهكذا نمت البطالة بمقدار 3,5% من عام 1990 إلى عام 2001م. ثم ارتفعت بمقدار 4% من عام 2001م إلى عام 2010م ويرجع ذلك إلى النمو السكاني المرتفع وعجز القطاعات الاقتصادية عن استيعاب الباحثين عن العمل جميعهم.

والجدول الآتي يوضّح معطيات مسح القوة العاملة لعام 2010، المتعلقة بعدد العاملين وعدد المتعطلين عن العمل:

الجدول رقم(6)

توزع القوى العاملة ونسبتها في القطر العربي السوري لعام 2009

حجم القوة العاملة	العدد	النسبة
العاملون	4945773	86
العاطلون عن العمل	454800	14
المجموع	5400573	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لعام 2009

من دراسة الجدول السابق يتبيّن أن بياناته تشير إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل. ويرجع ذلك إلى تأثر الاقتصاد السوري بالأزمة الاقتصادية العالمية، وأسباب أخرى تتعلق بالزيادة السكانية المرتفعة وقلة التوظيف في المجالين الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن ذلك.

ثانياً– البنى العمرية والنوعية للعاطلين عن العمل:

1 - البنى العمرية للسكان العاطلين عن العمل:

يقصد بالبنى العمرية للسكان العاطلين عن العمل، تقسيمهم إلى مجموعات بحسب فئات عمرهم. ولدراسة التركيب العمري أهمية كبرى، إذ يمكننا من فهم الوضع الديموغرافي لهذه المجموعة السكانية. ويساعد المسؤولين على التخطيط ورسم السياسة العامة للدولة فيما يتعلق بشؤون العاطلين عن العمل، فضلاً عن تحديد إمكانيات الدولة من القوة البشرية وقدرتها على تأدية فرص العمل الخدمات اللازمة لحل مشكلاتهم ومن حيث وضعهم الاجتماعي في تحديد أثرهم في حجم الإعالة.

وقد أُشيرَ سابقاً إلى أن معدلات النمو السكاني، ارتفعت بشكل ملفت للنظر في السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي. ورافق تحول هذا الارتفاع في تلك المعدلات ارتفاع عدد السكان الباحثين عن العمل سنوياً منذ بداية التسعينيات وحتى اليوم .

وتشير المعطيات الخاصة بمسح القوة العاملة عام 2010م إلى أن عدد المتعطلين عن العمل بلغ 608510 نسمة منهم 13380 شخص ممن سبق لهم العمل، أمَّا الذين لم يسبق لهم العمل فكان عددهم 595130 شخص، أي بنسبة قدرها 97% من مجموع المتعطلين.

ومنه نجد أن 290 ألف شخص انتقلوا من الشريحة العمرية (10 – 14) سنة إلى الشريحة العمرية (15 – 19) سنة، ودخلوا في القوة البشرية في عام 2010 م. وسيتوجه قسم منهم إلى متابعة الدراسة والتحصيل العلمي، وقسم آخر إلى سوق العمل. وقد دخل نحو (1,7) مليون شخص إلى القوة البشرية بين عامي 2004م و2010م، غير أن (561) ألفاً منهم أي 33 % منهم دخلوا سوق العمل. وتبعاً لهذه النسبة فإن أكثر من 56 ألف شخص دخلوا سوق العمل كل عام خلال تلك المدة.

ويقدر الاقتصاديون أن نحو 200 ألف شاب سيدخلون إلى سوق العمل كل عام في سورية. فمنهم من سيبحث عن العمل ويجده، ومنهم سينتظر لينضم إلى صفوف العاطلين عن العمل [12].

والجدول الآتي يوضّح التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل بحسب الجنس والعمر بين عامي1994م و2010م:

الجدول رقم (7)

التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل بحسب الجنس والعمر بين عامي1994م و2010

العام / الفئات العمرية	1994			2005			2010		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
19 – 15	16.2	13.8	13.5	11.6	10.6	17.3	4,9	28,7	18,6
24 – 20	20.2	16.8	16.1	21.4	20.7	26.1	34,6	31,1	32,6
29 – 25	20.2	16.5	16.0	18.0	17.7	20.1	30,5	19,2	24,0
34 – 30	15.5	13.8	13.6	14.7	14.8	14.8	17,0	7,7	11,0
39 – 35	10.4	10.6	10.6	11.5	11.5	11.3	8,6	4,4	6,2
44 – 40	6.6	8.5	8.2	5.5	7.8	7.5	2,7	2,4	2,5
49 – 45	4.2	6.3	6.0	3.1	5.9	5.5	1,3	2,3	1,9
54 – 50	2.8	5.0	4.7	1.2	4.4	4.0	0,3	2,7	1,7
59 – 55	1.7	3.7	3.4	0.2	3.3	2.9	-	0,7	0,4
64 – 60	1.2	3.2	3.0	0.2	1.7	1.5	-	0,4	0,2
+ 65	1.0	3.5	3.2	0.5	1.6	1.4	-	0,5	0,3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التعدُّاد العام للسكان عام 1994م والمجموعات الإحصائية للأعوام 2005 و 2010 م

يتضح من الجدول أن أعلى نسبة للبطالة سُجلت في الفئة العمرية (20 – 24) سنة: 16,1% في عام 1994م، ثم لترتفع إلى 26,1% في عام 2004م، وإلى

12 1990Population Reference Bureau World Population Data Sheet. Washington D. C.

32,6% في عام 2010م، أي إنَّه خلال المدة الممتدة بين عامي1994م و2010م ارتفعت نسبة البطالة 16,5% في الفئة العمرية (20 – 24) سنة.

وبذلك يكون قد انضم إلى هذه الشريحة خريجو الجامعات والمعاهد، وحملة الشهادة الثانوية ممن أنهوا الخدمة الإلزامية وبدؤوا يبحثون عن العمل. ولهذا ينتفخ هرم أعمار العاطلين عن العمل عند هذه الشريحة.

وتأتي في المرتبة الثانية الشريحة العمرية (25–29) سنة، وفيها نلاحظ استقراراً في نسبة العاطلين عن العمل خلال السنوات الثلاث المدروسة مع ميل شديد للارتفاع كلما اقتربنا من العام 2010م. فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في هذه الشريحة 16,0% في عام 1994م، لترتفع إلى 20,1% في عام 2005م، وإلى 24,0% في عام 2010م، وفي هذا العمر يكون الباحثون عن العمل قد أنهوا تأهيلهم، وخدمة العلم، وجدّوا في طلب العمل، لكنهم لم يجدوه نظراً إلى قلة فرص العمل المعروضة أمامهم.

وتقع في المرتبة الثالثة الشريحة العمرية (15–19) سنة، وكانت النسب على النحو الآتي: 13,5% في عام 1994م، و 17,3% في عام 2004م، و18,6% في عام 2010م ويلاحظ هنا ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل إلى 5,1 %. ومن ثمَّ انخفاض نسبة التشغيل في عام 2010 مع ارتفاع نسبة الأشخاص في سن العمل والباحثين عنه من المؤهلين له.

وهكذا تشكل نسبة العاطلين عن العمل للأشخاص الذين تقع أعمارهم دون الـ 30 عاماً، 45,6% من إجمالي المتعطلين في عام 1994 م، لتزيد عن ذلك بكثير لتصل إلى أكثر من 63,5% في عام 2005م، وإلى 75,2% في عام 2010م. وهي نسبة عالية جداً. ويشغل الشباب الوافدون إلى سوق العمل ممن لا يجدون عملاً نسبة مرتفعة، ويعود ذلك إلى عدم تكيف هؤلاء الباحثين عن العمل مع متطلبات سوق العمل فضلاً عن قلة الخبرات والمهارات المطلوبة. ونلاحظ الانخفاض التدريجي

لنسب المتعطلين مع التقدم في العمر. وذلك لأن قسماً من أفراد تلك الشرائح كانوا قد وجدوا عملاً بحكم تقدمهم في العمر على الآخرين، وأن سياسة التشغيل كانت تنتخب من هم أكبر سناً وأكثر خبرة، أو أنهم قبلوا بواقع العمل وانخرطوا فيه، لأنهم لا يستطيعون الانتظار مدة أكثر ممَّا مضى.

إن ارتفاع درجة الخبرة والمهارة لدى العاملين ووضوح الرؤية لديهم عن متطلبات سوق العمل. وعدم قدرة الاقتصاد على استيعاب الشباب الوافدين إلى سوق العمل، يسهم في حرمان المجتمع من إبداع العقول الشابة وقدرتهم على العطاء. ذلك أن البطالة السورية هي شبابية، إذْ بلغت نسبة العاطلين عن العمل من فئة الشباب دون سن 30 سنة: 2 ،75% من إجمالي العاطلين عن العمل في القطر.

2 - التركيب النوعي للسكان العاطلين عن العمل:

تعدُّ المشاركة النسائية في قوة العمل على درجة كبيرة من الأهمية، نظراً إلى ارتباطها المباشر في عملية التنمية. عملت المرأة في قطاعات النشاطات الاقتصادية جميعها في سورية. وهي تثبت دورها الفاعل في رفع مستوى الدخل الفردي والقومي في القطر. وعليه لا توجد طريقة للقضاء على التخلف، إلا بتأهيل المرأة ومشاركتها في ميادين العمل المختلفة. ما دامت هي شريكة للرجل في المجالات جميعها، وتعدُّ جسد المجتمع، فلا بدَّ من تشجيعها على العمل، نظراً إلى الفائدة الكبيرة من إسهامها في عملية الإنتاج.

وهنا سنلقي الضوء على نسب البطالة عند الذكور والإناث في سورية، من خلال المعطيات الإحصائية التي حصلنا عليها من المكتب المركزي للإحصاء.

تشكل النساء في القوة البشرية في سورية ما نسبته 43,08% في سورية. أمَّا مشاركتهن في القوة العاملة فهي منخفضة، وتبلغ 16% من مجموع أفراد القوة العاملة في عام 2010م. وهذا يشير إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل، رغم

الإقبال المتزايد للمرأة على العمل خارج المنزل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبتهن في مجموع قوة العمل. وهذا سينعكس على ارتفاع نسبتهن بين صفوف المتعطلين عن العمل.

وهكذا نجد أن نسبة البطالة بحسب الجنس مرّت بمرحلتين:

الأولى: وتمتد من عام 1960م إلى عام 1990م. وفيها ظهرت النسبة مرتفعة في صفوف الذكور: إذْ كانت 8،8% مقابل 1,7% لدى الإناث في عام 1960م،لأن عدد الباحثات عن العمل كان قليلاً، ومعظمهن يتجهن إلى العمل الزراعي لصالح ربّ الأسرة أو ربّ العمل. ثم انخفضت إلى 5،8% عند الذكور مقابل 0,6% في عام 1970م. ويرجع ذلك إلى رفع مستوى التنمية، وزيادة الاستثمارات التي تمثلت بتطبيق الخطة الخماسية الثالثة [13](1971-1975) التي تم من خلالها تشغيل أعداد كبيرة من العاملين. ثم استمر هذا الانخفاض في صفوف البطالة ووصل أدناه في عام 1983م لدى الجنسين. ولكن ما يثير الانتباه هو تدني نسبة البطالة عند الإناث التي هبطت إلى 0،5 % مقابل 2،8 % عند الذكور. ويرجع ذلك إلى قلة النساء الباحثات عن العمل، المرتبط بقلة عدد المؤهلات مقارنة بالذكور، ولاسيَّما أن العادات والتقاليد التي ترى أن مهمة المرأة الأساسية هي العناية ببيتها والتفرغ لتربية أولادها، والتي تغيّرت في السنوات الأخيرة. والجدول الآتي يوضّح نسب البطالة لدى الجنسين خلال المرحلة الأولى الممتدة من عام 1960 م إلى عام 1997 م.

13هيئة تخطيط الدولة.1970. الخطة الخماسية الثالثة. (1971 – 1975). دمشق.

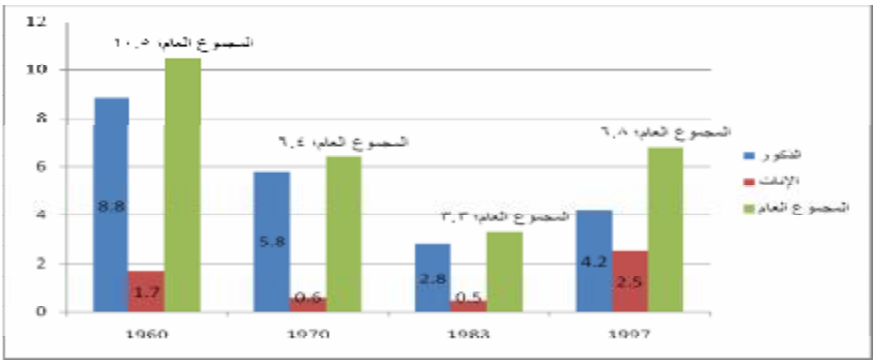

الشكل رقم (5)

تطور نسب البطالة بحسب الجنس خلال المدة الممتدة من عام 1960م إلى عام 2000م.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التعدادات والمجموعات الإحصائية.

غير أن الاستقرار المتمثل بتدني نسبة البطالة سرعان مازال وحلّت المرحلة الثانية: التي بدأت من عام 1990 وحتى عام 2010 م وتمثلت بارتفاع نسبة البطالة بشكل ملحوظ لدى الجنسين. وذلك نتيجةً لزيادة عدد الشباب المؤهلين من كلا الجنسين من الباحثين عن العمل. وعدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل تقابل هذه الأعداد أنتج الخلل في التوازن بين الجنسين. فطيلة المرحلة الثانية هناك تباين ملموس في نسب بطالة الجنسين. ففي فئة الشباب (20-40) عاماً نجد أن الإناث يسجلن أعلى نسب في البطالة ممَّا هو عند الذكور. نظراً إلى تحفظ بعضهم على عمل المرأة. و إذا كانت الإناث تشكل نحو 1 ،16%من القوى العاملة فان البطالة بلغت في صفوفها، و 11%، في عام 1994م، ثم ارتفعت لتصل إلى 25% في عام 2004. بالمقابل نجد أن نسبة البطالة لدى الذكور لم تتجاوز 11% في عام 2004 والجدول الآتي يبيّن نسب البطالة بحسب الجنس في سورية بين عامي 1994 م و 2010 م.

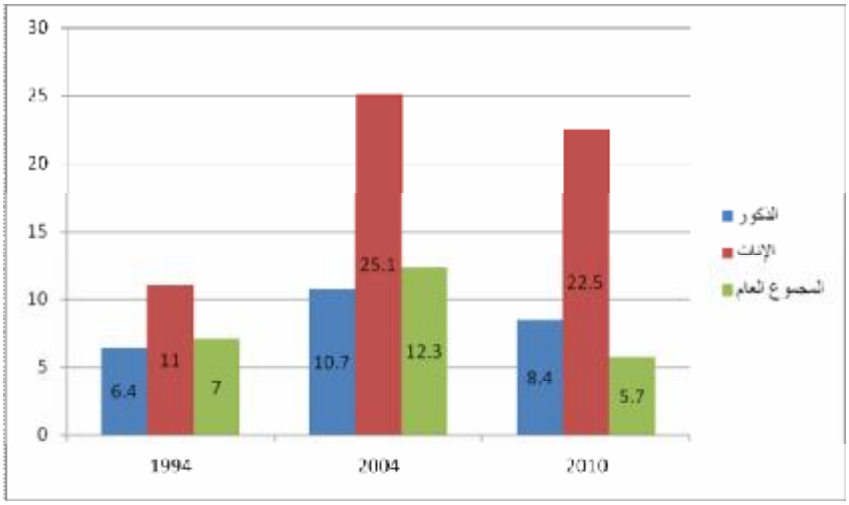

الشكل رقم(6) نسب البطالة بحسب الجنس في سورية بين عامي 1994م و2010م.

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على التعدُّادات العامة للسكان للأعــوام 1994-2004م

يبيّن الجدول ارتفاع معدل البطالة بين عامي 1994-2010 م بـــ 4.3 % عنـــد للذكور و14.1 % عند الإناث. أي ما تزال نسبة الإناث العاطلات عن العمل أعلـــى بثلاثة أضعاف من مثيلتها عند الذكور في عام 2010 م.

ثانياً– التراكيب التعليمية والنوعية (بحسب الجـــنس) للمتعطلـــين عـــن العمل:

سارع المختصون بعلوم السكان في أيامنا الراهنة إلى الاهتمام بدراسة التركيـــب التعليمي والمستوى الثقافي للسكان نظراً لما لهما من تأثير واضح في التركيب والتغيّر الديموغرافي. فالثقافة السائدة في المجتمع، ومدى انتشار التعلـــيم، وارتفـــاع مـــستوى

التحصيل العلمي أو انخفاضه، تعدُّ من العوامل الاجتماعية المؤشرة على عـــدد مـــن مظاهر التغيّرات السكانية.

ويعدُّ التركيب التعليمي للبطالة على درجة كبيرة من الأهمية، لأنَّه يقدّم صـــورة عن البطالة، فهو مقياس لدرجة كفاءة المتعطلين عن العمـــل. لأنـــه بتحـــسن نوعيـــة المنتجين وكفاءتهم تتحسن الإنتاجية، والعكس صحيح. ولكن كيف إذا تعطل هؤلاء؟

تطور المستوى التعليمي في القطر العربي السوري. وشمل فئات المجتمع كلّها. ولاسيَّما أن هذه الثورة العلمية، لامست معظم شرائح المجتمع، ومنها فئة الشباب التي يشكو قسم منها من مشكلة البطالة. والجدول الآتي يوضّح التركيب التعليمي للمتعطلين عن العمل بحسب المستوى التعليمي لعام 2009 م.

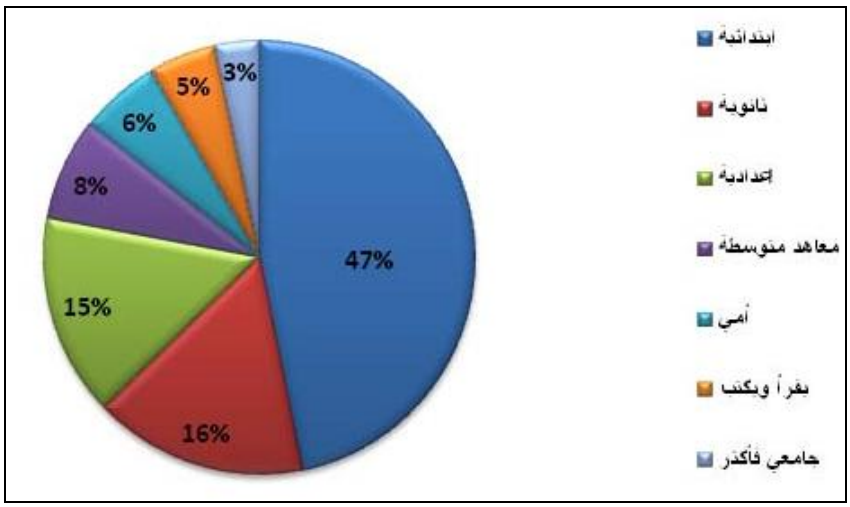

الشكل رقم (7)

التركيب التعليمي للمتعطلين عن العمل بحسب المستوى التعليمي لعام2009 م

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2009 م.

يظهر الشكل السابق أن 57.8% من المتعطلين عن العمل هم من حملة الابتدائية ومادون، ومن ثمَّ فإنَّ المتعطلين هم من الشريحة ذات المستوى التعليمي المتواضع، ممَّا يقلل من فرص حصولهم على العمل، نظراً إلى أنَّ متطلبات سوق العمل المعروضة الآن لا تنسجم مع مؤهلاتهم المتواضعة، بسبب ظروف التنمية ومتطلباتها العصرية من تقانة حديثة، تتطلب أشخاصاً مؤهلين بحسب المواصفات العالمية، أو المطروحة في سوق العمل. وهنا يندر أو يقل عدد فرص العمل الخاصة بالطبقة غير المؤهلة، وإذا تمكنت هذه الفئة من إيجاد فرصة عمل فستكون ذات مردود اقتصادي ضئيل لأن إنتاجيتها سوف تكون منخفضة في ظل قاعدة إنتاجية ذات تقنية متطورة.

أمَّا البطالة عند المتعلمين من حملة الشهادة الثانوية فما فوق فتشكل 27% من جملة المتعطلين عن العمل. وهذا مؤشر على خسارة سوق العمل للكفاءات المؤهلة التي لها دور مهم في عملية التنمية المنشودة.

لكن ما يلاحظ هو توجه شريحة كبيرة من الإناث، من حملة الشهادة الابتدائية، للبحث عن العمل، وقد بلغت نسبتهن 39% من حجم البطالة النسائية، كما يلاحظ أن نسبة الإناث المتعطلات عن العمل من حملة الثانوية والمعاهد والجامعات بلغت 69,5%، وهي أعلى بـ 3,9 مرة ممَّا هي عليه عند الذكور (17،8%). ويرجع ذلك إلى أن القطاعين العام والخاص لم يوفرا فرص عمل للخريجات جميعهن من حملة الشهادات، ويفضلان عمل الذكور ولاسيَّما القطاع الخاص كي لا يدفع أجور الأمومة وتكاليفها ورعاية الأطفال. والجدول الآتي يوضّح التركيب التعليمي للمتعطلين عن العمل بحسب المستوى التعليمي لعام 2009م.

الجدول رقم(8)

التركيب التعليمي للمتعطلين عن العمل بحسب المستوى التعليمي والجنس لعام2009م

المستوى**الجنس التعليمي**	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية
أمي ([14])	22611	10069	32680	6
يقرأ ويكتب	20147	7079	27226	5
ابتدائية	189160	67322	256482	46,8
إعدادية	44747	38245	82992	15,1
ثانوية	34459	53512	87971	16
معاهد متوسطة	15194	27100	42294	7,7
جامعي فأكثر	7746	11045	18791	3,4
المجموع	334064	214372	548436	100

المصدر: **الجدول من عمل الباحث بالاعتماد المجموعة الإحصائية لعام2009**

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المتعطلين من الأميين ومَن يقرؤون ويكتبون متدنية، وذلك نظراً إلى توجههم للعمل في المهن الحرة التي لا تتطلب خبرة أو كفاءة علمية. وكذلك خريجو الجامعات والمعاهد تنخفض نسبة المتعطلين بينهم، نظراً إلى زيادة الطلب عليهم لمواكبة التطور التقني الحديث وتوجه الجهات الإدارية من القطاعين العام والخاص لاستقطاب هؤلاء في العمل لأنهم الأكفأ للوظائف المعروضة حديثاً. أمَّا أعلى نسبة بطالة فنجدها في صفوف الأشخاص من حملة الشهادات الابتدائية والإعدادية والثانوية، وذلك نظراً إلى أنَّ مستوى تأهيلهم لا يواكب التطور العصري الذي يبحث عن الخبرة من ذوي الشهادات والمتخصصين بجوانب العمل المختلفة، فضلاً عن أن هؤلاء لا يرضون بعمل يتناسب مع مستوى تأهيلهم، فهم يبحثون عن عمل مريح وأكثر دخلاً ممَّا يُعرض.

14 نسبة الأمية أو المعدل الخام للأمية = $\frac{\text{عدد الأميين في سنة معينة}}{\text{مجمل السكان في نفس السنة}} \times 100$

وهنا يجب ألاّ نغفل عن فئة كبيرة من الأطفال، اتجهت في سن مبكرة للعمل في القطاع غير المنظم والحرفي الصغير التي يرتبط عملها في جزء منه بالتعليم المهني والحرفي التقليدي. وهؤلاء الأطفال تسربوا من المدرسة وهم في سن التعليم الإلزامي والمجاني. لكنَّ قسماً منهم وقعوا في شرك البطالة عندما كبروا. كما أنَّ عملهم حجب فرص عمل عن الكبار في مجال القطاع غير المنظم.

ثالثا:الآثار السلبية للبطالة في الصعيد الاقتصادي والاجتماعي

أ - الآثار الاقتصادية:

البطالة نقيض التشغيل أو التوظيف الكامل لقوة العمل، وعليه فهي تؤثر في مستوى التنمية. إذ تؤدي إلى تخفيض مستوى الدخل الفردي والقومي في الدول النامية جميعها ومنها سورية.

وتشير المعطيات الإحصائية الصادرة عن منظمة العمل الدولية إلى أن معدل نمو القوة العاملة في سورية بلغ (4,4%) سنوياً في بداية التسعينيّات، ممَّا يتطلب إيجاد 44 فرصة عمل جديدة مقابل كل ألف عمل موجود [15]. وهو ما يصعب تحقيقه. وعندما انخفض معدل نمو القوة العاملة في سورية في عام 2010 إلى ما دون 3% بقيت مشكلة إيجاد فرص عمل قائمة، وذلك لأن البطالة تعمل على تخفيض مستوى الدخل الفردي والقومي، الأمر الذي يؤدي إلى نقص المشروعات وقلة فرص العمل. وهكذا تعمل البطالة على زيادة حجم الفقر، إذْ يُلاحظ عدد من الأسر الفقيرة بسبب أن ربّ الأسرة عاطل عن العمل. ويعدُّ هذا من الأسباب المشجعة على الهجرة. وقد قدرت منظمة العمل الدولية أن 12% من القوة العاملة السورية تُهاجر سنوياً إلى الدول العربية والأجنبية وأن تلك الهجرة تأتي من دوافع اقتصادية أصلاً. وهذا يؤدي

15 منظمة العمل الدولية، الحركة السكانية والتخطيط الإنمائي في العالم العربي، الطبعة الأولى، 1992م.

إلى تفاقم المشكلات وتدهور عمليات التنمية أو تراجعها، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، التي يعاني منها عدد كبير من الأشخاص.

وهكذا فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نموّ الإنتاج، ومن نتائج البطالة على الصعيد الاقتصادي تباطؤ النموّ الاقتصادي، وهذا يعني ارتفاعاً جديداً في معدّلات البطالة. وهكذا فإن الوضع في القطر العربي السوري ومنذ التسعينيّات وهو يشكو من ضعف أداء الإنتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة. وتشير الإحصائيات الخاصة أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في القطر.

ب - الآثار الاجتماعية:

تؤدي البطالة إلى الفقر والعوز المادي. فهي تَقُضُّ مضجع المتعطل وذويه كما تنال من كرامتهم ومن ثقتهم بأنفسهم ونظرة الناس إليهم، وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسؤولاً عن أسرة يعولها، ويتطلب منه الأمر تأمين احتياجاتها المعيشية. وينشر التنافس السلبي والفساد بأشكاله المختلفة للوصول إلى العمل أو تأمين لقمة العيش، وتحسين مستوى حياتهم.

وتؤكد إحصاءات عام 2009 م. أنّ هناك 454800 عاطل عن العمل في سورية، وأن هناك من بينهم 391128 شخص هم من جيل الشباب، ومن ثمَّ فهم يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وسوء أوضاعهم الصحية والنفسية، أو تأخرهم بالزواج، وتكوين أسرة، أو عجزهم عن إعالة أسرهم؛ ممَّا يؤدي إلى تزايد المشكلات الاجتماعية. كشرب الخمر والإدمان عليه أو تعاطي المخدرات، أو الإقدام على الانتحار. ونتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل وممارسة العنف والاعتداء على الآخرين. فضلاً عن هذه النتائج السلبية للبطالة فإن الأموال والوقت

والجهد التي استثمرها الأهل والدولة في التربية، والتعليم، والتأهيل، والتدريب على هؤلاء المتعطلين تضيع هدراً.

النتائج:

عَرَضْنَا في دراستنا محورين مهمين في حياة السكان في القطر العربي السوري، الأول: التحول الديموغرافي، والثاني: البطالة. وقمنا بدراسة تطور حجم السكان ونموهم خلال خمسة عقود. واستخدمنا عدداً من المؤشرات اللازمة لتتبع طبيعة التغيّر في النمو السكاني، وتطور البطالة مستعينين ببعض الإحصاءات العالمية للمقارنة والدلالة على المستوى الذي وصل إليه القطر بين دول العالم بهذا الخصوص. وقد حاولنا في بحثنا أن نقدم صورة عن الأوضاع الديموغرافية ونمو السكان في سورية، وواقع البطالة وتطورها والأسباب التي أدت إلى تضخمها من عام 1960 حتى عام 2010م على النحو الآتي:

1 – مرّ القطر العربي السوري بمرحلة نمو سريع في حجم السكان، ناجم عن زيادة سنوية في معدل النمو الطبيعي وصلت إلى 3,26 % خلال المرحلة الأولى: الممتدة بين عامي 1960 و1990م. نتيجة الزيادة في معدل الولادات، والانخفاض في معدل الوفيات. وفي المرحلة الثانية: للمدة من عام 1990 إلى 2010: انخفض معدل النمو الطبيعي إذْ أصبح 2,6% في عام 2004 م و 2,3% في عام 2010 م. وجاء ذلك نتيجة التغيّرات الملموسة في معدلات الولادات والوفيات.

2 – ارتفاع نسبة الأطفال إلى 49,3% في بداية المرحلة عام 1960م التي انخفضت إلى 37,8% في عام 2010م، على الرغم من النمو السكاني المرتفع الذي تحول لصالح فئة الشباب التي كانت 48,9 في عام 1970م، لتصل نسبة الشباب إلى 59,3% في عام 2010م.

3 – تزايد نسبة المتعطلين عن العمل من 6,4% في عام 1970 إلى 14% في عام 2009م. وارتفاع نسبة التعطل بين الإناث أكثر من الذكور؛ وذلك بسبب مخرجات التحضر، وعدم توافر فرص عمل لهن.

4 – توجد علاقة تناسب طردي بين معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة. وقد كان للنمو السكاني السريع وتطور الحياة الحضرية، وتقدم التعليم، وعجز الاقتصاد عن امتصاص الشباب الداخلين إلى سوق العمل، دور كبير في ارتفاع معدل البطالة في القطر.

5 – تدني مستوى إسهام المرأة في قوة العمل، وارتفاع نسبة البطالة في صفوف الإناث بأكثر بثلاث مرات من نسبة البطالة في صفوف الذكور. إذْ بلغت نسبة الإناث الباحثات عن العمل 39% من حجم البطالة.

6 –بلغت نسبة المتعطلين عن العمل من حملة الابتدائية ومادون57.8 % من، ومن ثمَّ فإنَّ أغلب المتعطلين، هم من الشريحة ذات المستوى التعليمي المتواضع؛ ممَّا يقلل من فرص حصولهم على العمل.

7 – يرتبط التركيب التعليمي الثقافي ارتباطاً وثيقاً بانخفاض معدلات المواليد والوفيات، ومن ثم بمقدار الزيادة الطبيعية.

توصيات البحث:

1 – العمل على تحقيق التوازن بين النمو السكاني، وهيكل التركيب السكاني بجوانبه جميعها.

2 –تطبيق البرامج والسياسات السكانية، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحسين نوعية حياة السكان، التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة، وتوسيع قاعدة الاقتصاد لتوفير فرص عمل لأفراد قوة العمل المتعطلين عنه.

3 – تحقيق التوازن بين نمو السكان والتنمية في مجالات التربية والتعليم والتأهيل العلمي، والتدريب التقني الحديث. وكذلك التوازن القوة البشرية والموارد الطبيعية في مجال الإنتاج، وما يترتب على ذلك كله من تأثيرات إيجابية أو سلبية في تركيبات السكان وحيويتهم الديموغرافية.

4 – تشجيع القطاع غير الحكومي، والقطاع المشترك، لتوفير فرص عمل للمتعطلين.

5 – التركيز على تطوير الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

6 – تشجيع المرأة على التعليم والعمل والاعتراف بحقها من قبل الرجل في المجالات جميعها وعلى المستويات كلّها وعلى رأسها العمل.

7 –العمل على إيجاد قاعدة بيانات شاملة للموارد بأنواعها لخدمة أهداف التنمية، وتسهيل استخدامها من قبل الباحثين وأصحاب القرار، بحيث يمكن الحصول على بيانات دقيقة.

المصادر والمراجع

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1 -أبو عيانة، فتحي محمد – جغرافية السكان – دار النهضة العربيـــة – بيـــروت – 1986 م.

2 - الأخرس، محمد صفوح – علم السكان وقضايا التنميـــة – منـــشورات جامعـــة دمشق – الطبعة السادسة – مطبعة الداودي – دمشق – 2000 م.

3- الأنصاري، فاضل - جغرافية السكان –المطبعة الجديدة – دمشق – 1986 م.

4 – العلواني، مصطفى – القوة العاملة والتخطيط لها وتطبيقاتها على واقـــع القطـــر العربي السوري – منشورات وزارة الثقافة – دمشق – 1991 م.

5 – الكيخيا، منصور محمد – جغرافية السكان أسسها ووسائلها – منشورات جامعـــة قاريونس – بنغازي – 2003 م.

6 – صافيتا، محمد، ومحمد رفعت المقداد، عدنان عطية –أسس الجغرافية البشرية – منشورات جامعة دمشق دمشق – 1999 م.

7 – عمار، حامد – التنمية البشرية في الوطن العربي – الطبعة الأولى – سينا للنشر – القاهرة – 1992 م

8 - عمران، عبد الرحيم – سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلاً – صندوق الأمـــم المتحدة للأنشطة السكانية – نيويورك – 1988 م.

الإحصاءات

1 – الأمم المتحدة – الكتاب السنوي الإحصائي السنوي 1973– نيويورك– 1974م.

2 - الأمم المتحدة – الكتاب السنوي الإحصائي السنوي 2003 –نيويورك– 2004م.

3 – البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم لعام 1982م – واشنطن – 1982م.

4 – الأمم المتحدة – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1996)- تقرير التنمية البشرية لعام 1996 م.

5 - المكتب المركزي لإحصاء – التعدادات العامة للسكان للسنوات: 1960 -1970 – 1981 – 1994 – 2004 م. المجموعات الإحصائية لعام 2005 – 2008- 2009 – 2010 م.

6 – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية–المؤتمر العربي للسكان–عمان– 1993 م.

7 – جامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادي الموحد – أبو ظبي 2003 م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1 -Ewbank , D. , And Deleon, J. And Stoto , M. , (1983) ,A Reducible Four Parameter System of life Tables. population Studies ,37 (1) pp. 127 – 135.

2 – Rogers. A..(1995) Multiregional Demography: Principles, Methods and Extensions. John Wiley and Sons, Chichester. UK.

3 – U.N.(1994)UNFPA, The State of World population. 1994. N. y.

4 - U.N.(2004)UNFPA, The State of World population. 2004. N. y.

5 - U.N.(1993) Economic and social for western Asia "compendium of Social Statistic and Third Issue (Amman).

6 - U.N. Department of economic and social Affairs / population Studies " Multingual Dictionary- English section " N. y.

7 – UNDP, Human Development Report. 2008.

8 – UNESCO. Statistical Year Book.Paris 2007.

9 – World Bank. World Development Indicators. 2007.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 10 /4/2012.